# تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والمأمول

■ د.عبدالنبي امحمد فرج*

● تاريخ استلام البحث 2025/04/03م ● تاريخ قبول البحث 18 /2025/05م

■ **المستخلص:** • **DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.16907319**

هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والعقبات التي تواجهها والتي حالت دون تحقيق الهدف منها والمتمثل في تشجيع الريادة والابتكار وتحسين القدرة **التنافسية** للاقتصاد وإنعاش النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والمساهمة في تنويع مصادر الدخل.

وقد تم التركيز على مشكلة التمويل التي تمثل العقبة الرئيسة أمام تأسيس وتطور هذه المشروعات، وبعد استعراض أهم أسباب هذه العقبة تم تقديم مقترح لمعالجة الفجوة التمويلية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجهات التمويل المختلفة، وقد احتوى هذا المقترح على مجموعة من العناصر منها توحيد الجهات المشرفة بشكل مباشر على دعم هذه المشروعات، بحيث يتم الجمع بين الذراع الفني والذراع التمويلي، وكذلك ضرورة دعم وإصلاح الجهاز المصرفي (المصارف التجارية والمصارف المتخصصة)، باعتبارها مصدر التمويل الرئيس لهذه المشروعات، إلى جانب الاهتمام بآليات التمويل الحديثة ومنها التأجير التمويلي ورأس المال المغامر وسوق الأوراق المالية، وكذلك الاستفادة من بعض البرامج التنموية التي تقدمها **المنظمات والهيئات الدولية**. واشتمل المقترح أيضا على عرض لبعض صيغ التمويل الإسلامي، باعتبارها من انسب الآليات لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن إذا ما تم توظيفها التوظيف الأمثل أن تساهم بشكل كبير في معالجة مشكلة تمويل هذه المشروعات

● **الكلمات المفتاحية:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، صيغ التمويل الإسلامي، المصارف التجارية، المصارف المتخصصة.

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا E-mail:a.faraj@academy.edu.ly



**ISSN** *7034-3080 (Online)*
**ISSN** *2616-5848 (Print)*

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

# Financing Small and medium enterprises (smes) Reality and Hopefl

■ Abdunnabi Emhemed Faraj*

● Received: 03/04/2025 ● Accepted: 18/05/2025

■ **Abstract:**

The aim of this research is to identify the reality of small and medium enterprises in Libya and the obstacles they face, which prevented the achievement of their goal of encouraging entrepreneurship and innovation, improving the competitiveness of the economy, reviving economic growth, creating job opportunities and contributing to diversifying sources of income.

Emphasis was placed on the problem of financing, which represents the main obstacle to the establishment and development of these Enterprises. After reviewing the most important reasons for this obstacle, a proposal was presented to address the financing gap between small and medium enterprises and the various financing bodies. This proposal contained a set of elements, including the unification of the authorities directly supervising Supporting these Enterprises, so that the technical arm and the financing arm are combined, as well as the need to support and reform the banking system (commercial banks and specialized banks), as the main source of funding for these Enterprises, in addition to paying attention to modern financing mechanisms, including financial leasing, venture capital and the stock market, as well as Benefit from some development programs offered by international organizations and bodies. The proposal also included a presentation of some Islamic financing formulas, as it is one of the most appropriate mechanisms for financing small and medium enterprises, which, if employed optimally, can contribute significantly to addressing the problem of financing these Enterprises.

• **Keywords:** small and medium enterprises, finance, Islamic financing formulas, Commercial Banks, Specialized Banks

* Associate Professor, Department of Accounting, School of Administrative and Financial Sciences, Libyan Academy for Graduate Studies

■ **المقدمة:**

يجمع المهتمون بالاقتصاد في معظم دول العالم على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري لكل اقتصاديات السوق وتستوعب النسبة الأكبر من إجمالي التوظيف وتساهم بشكل فعال في القضاء على الفقر، وفي هذا الإطار أظهرت عدة دراسات قام بها كل من منظمة التعاون والتنمية (Organisation for Economic Co-and Development) والبنك الدولي (World Bank) وعدة جامعات مشهورة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية تعد مصدر الابتكارات الرئيسية ووعائها في نفس الوقت، وهي قادرة إذا ما توفرت لها الظروف المناسبة على النمو السريع ولعل شركات مثل مايكروسوفت وأوراكل وغيرها أكبر مثال على ذلك (المجلس الوطني للتخطيط، 2008).

وعليه فإن الحكومات في مختلف دول العالم تعمل بنشاط على دعم الريادة والابتكار وتشيع بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات ومبادرات مختلفة لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها ودعم نموه والحد من البطالة والفقر.

وفي ليبيا لم يبدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا في وقت متأخر، حيث عانت البلاد لفترة طويلة من سياسات اقتصادية تعتمد النموذج الاشتراكي أدت إلى القضاء على القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وفي بداية الألفية الثانية مارست الدولة حزمة من السياسات الاقتصادية غير الواضحة والمتناقضة في كثير من الأحيان.

وقد شملت تلك السياسات محاولة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تأسيس جهة تتولى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مسمى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة سنة 2007 ألحق فيما بعد بمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وقد حاول العاملون في هذا البرنامج مساعدة الشباب والرياديين على تأسيس مشاريعهم من خلال تقديم المشورة الفنية وكذلك احتضان بعض هذه المشروعات في حاضنات الأعمال التي تم تأسيسها سنة 2009 في كل من طرابلس وبنغازي وسبها، وكذلك تم تأسيس بعض الحاضنات المتخصصة كالحاضنة الزراعية وحاضنة ذوي الاحتياجات الخاصة وحاضنة تقنية المعلومات وحاضنة المرأة والحاضنة

التكنولوجية بجامعة بنغازي التي أسست سنة 2012 بعدما استقل البرنامج وأصبح جهة اعتبارية قائمة بذاتها.

وباعتبار أن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة لم يكن من ضمن اختصاصاته توفير التمويل لهذه المشروعات فقد تم تحويل ما يسمى بصندوق التحول للإنتاج إلى صندوق ضامن لتمويل هذه المشروعات تحت مسمى صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل والذي حاول أن يعالج مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

غير أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها فقد ظلت الفجوة التمويلية بين كمية التمويل المقدمة وحاجة هذه المشروعات قائمة، مما أدى إلى فشل الكثير منها وتوقف نشاطه وضعف المبادرات الريادية وعزوف الشباب المبادرون عن التوجه لتأسيس مثل هذا النوع من المشروعات.

وعليه فقد أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد وسائل وآليات تمويل تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات وتتجاوز العوائق التي تحول دون نجاحها واستمرارها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تفعيل دور الدولة والاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا المضمار.

**■ مشكلة البحث:**

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح في تحقيق أهداف التنمية في كل المجتمعات لما توفره من فرص عمل تساهم من خلالها في تخفيض معدل البطالة وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر، وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة الاهتمام بهذا النوع من المشروعات وتوفير الدعم لها على كل المستويات.

وفي ليبيا برزت في بداية الألفية الثانية بعض المحاولات التي تسعى إلى تشيع الريادة وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير أن تلك الجهود لم تحقق أهدافها بسبب وجود بعض العقبات التي تحول دون ذلك، لعل من أبرزها مشكلة توفر التمويل اللازم والمناسب لطبيعة هذه المشروعات، ويرجع ذلك إلى عدم تبني السياسات والآليات المناسبة لعملية التمويل وعزوف الجهات الممولة عن تمويل هذه المشروعات.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح الجهود التي

بذلت في السنوات الماضية والمتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأسباب ذلك والحلول التي يمكن أن تسهم في تذليل الصعوبات التي تواجه عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ما أسباب تعثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما أسباب عزوف جهات التمويل وخاصة المصارف عن تمويل هذه المشروعات؟

ما أنجع وسائل وآليات التمويل التي تتناسب وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤدي إلى نجاح عملية التمويل وبالتالي نجاح هذه المشروعات؟

**أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

1- التعرف على أهم العقبات التي حالت دون نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك المتعلقة بعملية تمويل هذه المشروعات.

2- تقديم مقترح يشمل بعض الأساليب والآليات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة التمويل وتشجيع بعث مثل هذه المشروعات وضمان نجاحها واستمرارها.

■ **أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يهتم بدراسة أحد الموضوعات الهامة والتي لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني وترتبط بشكل مباشر بقضايا البطالة والفقر ومصادر الدخل ويمتد أثرها إلى التأثير على تحقيق أهداف التنمية بشكل عام وذلك من خلال دراسة أهم العوائق التي تحول دون نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافدا هاماً من روافد الاقتصاد، وينصب اهتمام هذا البحث على دراسة مشكلة تمويل هذا النوع من المشروعات والتي تمثل احدىالعقبات الرئيسية التي تحول دون تطور هذه المشروعات ونجاحها وتقديم المقترحات التي تسهم في تجاوز هذه العقبة.

■ **منهج الدراسة:**

تم اتباع منهج دراسة المضمون في هذا البحث، حيث استعرض الباحث مجموعة من الدراسات الأكاديمية والفنية والتي شخصت حالة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في ليبيا، وبناء على ذلك قدم الباحث مقترحا حاول من خلاله معالجة العقبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتمويل هذه المشروعات.

**■ الدراسات السابقة:**

حظي موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي العربي فقد أجريت العديد من الدراسات العلمية حول هذا الموضوع غير أن الاهتمام على المستوى المحلي لم يصل إلى المستوى المطلوب وفيما يلي يستعرض الباحث عدداً من الدراسات من بيئات مختلفة بما فيها البيئة الليبية حول هذا الموضوع:

- **دراسة البلتاجي (2005) بعنوان : صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.**

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها، وهدفت أيضا إلى تقييم صيغ تمويل هذه المشروعات المعتمدة على الإقراض بفائدة وأثر ذلك على ربحيتها، وتعرضت كذلك إلى مفهوم وخصائص التمويل الإسلامي ومدى ملاءمتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيان المعالجة المحاسبية لصيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن صيغ التمويل بالفائدة لا يتناسب وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما يعد التمويل بالصيغ الإسلامية أكثر مناسبة لهذا النوع من المشروعات، حيث أثبتت التجارب نجاح هذا الأسلوب في عدد من الدول منها على سبيل المثال مصر والسعودية والسودان، حيث حققت المصارف الإسلامية في هذه الدول نجاحات معتبرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة البرغثي (2014) بعنوان: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية.**

تناولت الدراسة المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

ليبيا ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية، ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة من كافة المستويات الإدارية وكل من يساهم في اتخاذ القرار التمويلي بالمصارف التجارية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أبرزها وجود عدد من المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم تقسيمها إلى معوقات خارجية تمثلت في: عدم وجود إدارات وهيئات ومركز معلومات تعمل على تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المشروعات للمصارف، ومعوقات داخلية من أهمها: قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع مثل هذا النوع من المشروعات وعدم وجود وحدات خاصة بتمويل هذه المشروعات.

- **دراسة المللي (2015) بعنوان: المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التمويلية التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي تعيق نموها وتطورها ومعرفة أسباب ذلك من خلال دراسة واقع هذه المشروعات ودور المصارف والمؤسسات المالية في تمويلها والصعوبات التي تحول دون ذلك وطرح البدائل الممكنة لتطويرها.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية، وذلك من خلال دراسة الحالة لكل من ( المصرف الزراعي، هيأة مكافحة البطالة، الهيأة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تشكل طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقا أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وتلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دورا معيقا في حصول هذه المشروعات على التمويل اللازم.

- **دراسة زكري وبن عيسى (2016) بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الطموح والتحديات الداخلية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب تدنى مستوى نجاح وتطور المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا واقتراح الحلول التي من شأنها أن تساهم في التغلب على هذه الأسباب، وقسمت الدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المشاكل الإدارية، والمشاكل المتعلقة بالعمالة، والمشاكل الفنية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مشاكل إدارية وفنية ومشاكل تتعلق بالعمالة، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة مساهم الدولة في حل المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات وتهيئة الظروف المناسبة لنجاح وتطور هذه المشروعات.

- **دراسة بازمة وفركاش (2017) بعنوان: العوامل المؤثرة على إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية على أصحاب المشروعات الصغيرة العاملة في مدينة بنغازي.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال تحديد الوسائل والطرق اللازمة لتمويل هذه المشروعات وكذلك التعرف على التشريعات المنظمة لها ودور المؤسسات الداعمة وتقديم مجموعة من الاقتراحات بالخصوص.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمصادر التمويل والقوانين والأنظمة ودعم المؤسسات على تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل المذكورة مجتمعة على تسريع إنشاء مثل هذا النوع من المشروعات.

- **دراسة اليونسي (2024) بعنوان: تقييم أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة بناء على إراء المالكين، دراسة استطلاعية على بعض المشرعات الصغرى والمتوسطة بمدينة ترهونة.**

قامت هذه الدراسة باستطلاع أراء بعض الملاك والمشرفين على إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة ترهونة ليبيا من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن معظم هذه المشروعات هي عبارة عن مشروعات تجارية لاتسهم في الحد من البطالة وتفتقر إلى الإدارة الحكيمة القادرة على إدارة الموارد البشرية والمادية لهذه المشروعات بالشكل الصحيح، وأوصت الدراسة بتبنى المشروعات الصغرى والمتوسطة لفكرة التسويق وليس البيع لكون التوجه نحو التسويق أصبح أمرا حتميا.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:** معظم الدراسات التي تم عرضها حاولت تشخيص الواقع من خلال عرض العقبات التي تواجه عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا دون تقدم مقترحات لمعالجة هذه المشاكل، وبعض الدراسات القليلة

التي قدمت مقترحات في هذا الشأن لم تغطي هذه المقترحات كل الجوانب المتعلقة بتمويل المشروعات الصغير والمتوسطة، بينما قدم هذا البحث مقترحاً شاملاً احتوى على عدد من البدائل التي يمكن أن تشكل في مجموعها حلا مناسبا للعقبات التي تواجه تمويل هذه المشروعات.

- **التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تنتشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم وتختلف من بلد إلى آخر ومن اقتصاد إلى آخر من حيث النوع ونمط الأعمال وفرص التمويل واهتمام الحكومات وتوفر البيئة المناسبة، وهي تختلف أيضا من حيث مساهمتها في اقتصاديات الدول ودورها في التنمية والتطور وخلق فرص العمل والمساهمة في القضاء على البطالة والفقر.

وتؤكد العديد من الدراسات على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 80 إلى 90 ٪ من إجمالي عدد المشروعات العاملة على مستوى العالم وتوفر ما يقارب من 50 إلى 60 ٪ من فرص العمل (المكتب الوطني الاستشاري، دار الخيرة، 2008).

ولا يوجد تعريف محدد لهذه المشروعات فقد تباينت هذه التعريفات من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى حتى إن هذه التعريفات تجاوزت 50 تعريفا في 75 دولة، ورغم اختلاف هذه التعريفات إلا إن معظمها اعتمد معايير محددة كأساس لتعريف هذا النوع من المشروعات وقسمت هذه المعايير إلى نوعين: معايير كمية وتتكون من: عدد العمالة، حجم رأس المال، قيمة المبيعات السنوية، ومعايير نوعية منها: نوع التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة الملكية، اختلاف الاستراتيجيات وطرق الإدارة وغيرها (سحنون، 2006).

وعلى هذا الأساس عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها ما لايقل عن 50 عاملا وإجمالي أصولها لا يقل عن ثلاثة ملايين دولار، أما المشروعات المتوسطة فيصل عدد العاملين بها إلى 300 عامل وإجمالي الأصول يصل إلى 10 ملايين دولار (Aygagarin, Thorsten, Asli, 2003).

ويعرف الاتحاد الأوروبي المشروع الذي يقل فيه عدد العمال عن تسعة عمال بالمشروع متناهي الصغر، أما المشروع الذي يعمل به مابين 10-99 عاملا بالمشروع الصغير، بينما المشروع المتوسط هو الذي يوظف مابين 100- 499 عاملا (الفارسي، 2017).

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات مستقلة يعمل بها عدد محدود من العمال ويختلف هذا العدد بحسب النظم الإحصائية الوطنية لكل دولة وبصفة عامة تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي توظف أقل من خمسين عاملا والمشروعات المتناهية الصغر تلك التي توظف أقل من عشرة عمال (OECD, 2006).

وفي مصر عرف القانون رقم (152) لسنة 2020 المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليون جنيه ولا يزيد عن خمسين مليون جنيه، والمشروعات المتوسطة هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي خمسون مليون جنيه ولا يجاوز مائتي مليون جنيه.

وتعرف المشروعات الصغيرة في السعودية بأنها تلك التي توظف أقل من مائة عامل ورأسمالها مليون ريال، أما المشروعات المتوسطة والكبيرة فهي التي توظف أكثر من مائة عامل (الشميمري، 2012).

وفي ليبيا عرّف القانون رقم (109) لسنة 2006 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا) بشأن إنشاء صندوق التشغيل المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن خمس وعشرين عنصرا ولا يتجاوز رأسمالها التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم عن مليونين ونصف دينار كحد أقصى والمشروعات المتوسطة هي تلك المشروعات التي توظف خمسين عنصرا ورأسمالها خمسة ملايين دينار.

**المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة:**

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل العالم مجموعة من العقبات والتحديات تختلف من بلد إلى آخر، حيث تزداد حدة هذه العقبات في البلدان النامية والتي تنخفض فيها درجة الاهتمام بموضوع الريادة والابتكار وبعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعد ليبيا من ضمن هذه الدول حيث تتلخص أهم هذه العقبات والتحديات في الأتي:

1- **العقبات والتحديات المتعلقة بالتسويق:** تتجسد هذه العقبات في ما تواجهه هذه المشروعات من مشاكل وصعوبات سواء في السوق المحلي أو الخارجي بسبب المنافسة

القوية من جانب المشروعات الكبيرة وكذلك الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الخبرات اللازمة لعملية الترويج ونقص المعلومات والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك (كنجو، 2007).

2- **العقبات الإدارية والتنظيمية:** كثير من هذه المشروعات هي عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية، وعليه فإن إدارتها تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية التي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وهو ما يؤدي إلى عدم الاستفادة من تنوع الخبرات وتقسيم العمل وغياب الهياكل التنظيمية وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير المالك غير المحترف (المللي، 2015).

3- **العقبات المتعلقة بالدعم الفني:** تعاني كثير من هذه المشروعات من عدم وجود جهة أو جهات داعمة تهتم بشؤونها وتقدم الرعاية والدعم لها، وحتى إن وجدت هذه الجهات فإنها لا تقوم بالدور المنوط بها بالشكل المطلوب وهذا يؤدي إلى فشل الكثير منها وعدم قدرتها على الاستمرار (المللي، 2015).

4- **العقبات المتعلقة بالموارد البشرية:** تواجه هذه المشروعات صعوبات كبيرة في الحصول على العمالة اللازمة، حيث تفضل العمالة الماهرة والكفؤة العمل في المشروعات الكبيرة لوجود مزايا وحوافز أفضل مما هو موجود في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك يضطر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمالة غير ماهرة ويقومون بتدريبهم أثناء العمال مما يلقى بأعباء إضافية على كاهل هذه المشروعات (بن على وباللموشي، 2003).

5- **العقبات المتعلقة بعدم توافر المعلومات والبيانات:** تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تحتاجها من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار على أسس علمية واقتصادية سليمة، مما يترتب عليه عدم إدراك أصحاب هذه المشروعات لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع المنتجات أو الحصول على حصة مناسبة في السوق (الفطيمي، مصلي، 2019).

6- **العقبات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والتشريعية:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدراً كبيراً من التعقيد فيما يتعلق بإجراءات تأسيس المشروع، من

حيث صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة وتعدد الجهات ذات العلاقة بذلك مثل الجهات المانحة للتراخيص والضرائب والضمان الاجتماعي والجهات الرقابية والتفتيشية وغيرها (نوزاد، 2006).

هذه أهم العقبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من دول العالم ومن بينها ليبيا، ولكن العقبة الأبرز والتي تقف عائقا أما تأسيس هذا النوع من المشروعات ونجاحها هي عقبة عدم حصولها على التمويل اللازم سواء عند التأسيس أو أثناء ممارسة النشاط، وفي المبحث التالي سنناقش هذه العقبة بشيء من التفصيل.

**مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تعد مشكلة التمويل هي العقبة الأبرز التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي كثير من الأحيان لا يكون التمويل الذاتي كافيا لتأسيس المشروع أو استمراره في ممارسة نشاطه أو في حالة الإحلال والتجديد، وعليه قد يلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى طلب التمويل من الجهات ذات العلاقة وهي المصارف التجارية والمتخصصة وصناديق التمويل والاستثمار، وهذا ما أدى إلى بروز مشكلة تمويل هذه المشروعات، حيث لا تقوم جهات التمويل بتلبية حاجتها من الأموال وهو ما أدى إلى وجود فجوة تمويلية بين ما تحتاجه هذه المشروعات والتمويل المتاح من قبل الجهات المانحة، وسبب وجود هذه الفجوة التمويلية هو عزوف جهات التمويل عن إقراض هذه المشروعات لعدة أسباب نذكر منها (حداد، 2006):

1- غياب الثقة بين جهات التمويل وأصحاب هذه المشروعات وبالتالي فقد الجدارة التمويلية وفقدان فرصة الحصول على القروض.

2- عدم تمكن أصحاب هذه المشروعات من توفير الضمانات الكافية التي تطلبها جهات التمويل والتي قد تكون تعجيزية في كثير من الأحيان.

3- افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

4- انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل مع مثل هذه المشروعات بسبب ضآلة حجم معاملتها.

5- ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض هذه المشروعات والتي يكون أغلبها عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

6- عدم وجود سجلات محاسبية قانونية ومنتظمة يمكن أن تنتج عنها معلومات يمكن الاعتماد عليها في تقييم المركز المالي للمشروع.

7- دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقدمها أصحاب هذه المشروعات إلى جهات التمويل لا تعترف بها هذه الجهات بدعوى أنها غير سليمة ولا تستند إلى أسس موضوعية.

وبالإضافة إلى عزوف جهات التمويل عن إقراض هذه المشروعات، فإن أسباباً أخرى تدفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى صرف النظر عن الحصول على التمويل من هذه الجهات منها: ارتفاع تكلفة التمويل المراد الحصول عليه وارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وفي بعض الأحيان يكون التمويل المتاح غير مناسب لاحتياجات المشروع التمويلية نظرا لقصر مدة الائتمان أو عدم كفايته.

- **واقع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:**

رغم وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الاقتصادية في ليبيا منذ فترة طويلة ووجود بعض جهات الإقراض أيضا منذ ستينيات القرن الماضي (المصرف الزراعي مثال على ذلك)، إلا إن الاهتمام الفعلي بهذا النوع من المشروعات بدأ من الألفية الثانية، حيث حاولت السلطات الحكومية إيجاد منظومة تدعم الريادة والابتكار وتساهم في تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد كانت البداية بتأسيس ما يسمى حاليا « صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل» والذي مر بسلسلة من القرارات والتغيرات الهيكلية والتبعية الإدارية، حيث أنشئ الصندوق سنة 1994م تحت مسمى صندوق التحول للإنتاج بقرار اللجنة الشعبية العامة ( سابقا ) رقم 815 لسنة 1994م، تم بعد ذلك تغيير مسماه إلى صندوق التشغيل وتم توسيع اختصاصه بموجب القرار رقم 109 لسنة 2006م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا)،ثم أعيدت تسميته صندوق

ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بناء على القرار رقم 475 لسنة 2008م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا).

وخلال هذه التغيرات في تسمية وهيكلة الصندوق تغيرت أيضا تبعيته إلى جهات مختلفة حتى صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 12 لسنة 2011م والذي نقلت بموجبة تبعية الصندوق إلى وزارة الاقتصاد.

ورغم أن سلسلة القرارات والتغيرات الهيكلية والبنيوية التي مر بها الصندوق أوجدت غياباً للرؤية أدت إلى تذبذب سياسات الإقراض وتغيرها والتي أنتجت أداءً يتسم بالتعامل مع الواقع دون وجود خطط واضحة ومدروسة، ورغم ذلك فقد ساهم الصندوق ولو بقدر ضئيل في تمويل بعض المشروعات، حيث وصلت قيمة القروض التي منحها الصندوق في سنة 2010 على سبيل المثال إلى حوالي 53.400 مليون دينار منحت لعدد 1246 مشروعا، رغم أن هذا القدر من التمويل صاحبه غياب معيار العدالة الاجتماعية في توزيع القروض، بالإضافة إلى أن جل المشروعات التي تم تمويلها لم تحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ولم تساهم في التنمية المكانية بسبب أن كثيراً منها غير موجود على أرض الواقع، عدا عن كون معظمها متكرراً ونمطياً، مع ارتفاع ملحوظ في سقف الإقراض الذي قلص فرص العمل المستهدفة وأدى إلى تعاظم مشكلة البطالة بدلاً من تقليصها (التواتي، ناصف، 2013).

واستكمالا لجهد بناء منظومة الريادة والابتكار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، والذي أسس سنة 2007 وكان تابعا لمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي، غير أنه أصبح مؤسسة مستقلة إداريا وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 73 لسنة 2011م، وكان الهدف من تأسيسه هو دعم القطاع الخاص وتشجيع وتحفيز الشباب الليبي على الابتكار والريادة، ونشر ثقافة الريادة والابتكار في المجتمع، وتأسيس هياكل دعم ومساندة للمشروعات الاقتصادية الخاصة وبالأخص في مراحلها الأولى من التأسيس والانطلاق.

وفي هذا السياق قام البرنامج بوضع لبنات البناء المؤسسي وكان من ضمن مجهوداته مشاركته في العديد من الفعاليات المحلية والدولية، وخلق أطر تعاون وتواصل مع معظم

المدن والمناطق في ليبيا، كما تم توقيع اتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لنشر ثقافة الريادة في الفضاء الأكاديمي، تضمنت تأسيس حاضنات أعمال بالمؤسسات التعليمية والتي كانت باكورتها افتتاح أول حاضنة جامعية في ليبيا بجامعة بنغازي سنة 2012 وقد سبق ذلك تأسيس حاضنات الأعمال في كل من طرابلس وبنغازي وسبها التي افتتحت في سنة 2009 إلى جانب الحاضنات المتخصصة منها الحاضنة الزراعية وحاضنة ذوي الاحتياجات الخاصة وحاضنة المرأة وحاضنة تقنية المعلومات، تبع ذلك افتتاح العديد من مراكز الأعمال في مختلف المدن الليبية.

وقد تركز اهتمام البرنامج على تقديم المشورة والدعم الفني للرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومساعدة أصحاب هذه المشروعات على إتمام إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لتأسيس المشروع، وامتدت جهود البرنامج إلى محاولة مساعدتهم في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس المشروع وتشغيله غير أن هذه المجهودات ظلت محدودة الأثر، حيث تعتبر إشكالية التمويل العقبة التي حالت دون قيام البرنامج بدوره الذي ابتغاه المشرع منه، فقد أحيلت العديد من دراسات الجدوى للمشروعات التي أشرف عليها البرنامج للمؤسسات التمويلية لغرض التمويل (مصرف الجمهورية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الوحدة، مصرف التنمية، المصرف الزراعي، صندوق دعم الصناعات المحلية، صندوق ضمان الإقراض)، إلا إن هذه الجهود لم تثمر عن تمويل أي مشروع، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أن تلك المؤسسات التمويلية قد تعذر عليها -وفقاً للأساليب والإجراءات المتبعة- تمويل هذه المشروعات، إضافة إلى أسباب أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر: طلب الرهونات والتي يعجز عن الوفاء بها معظم الراغبين في إنشاء مثل هذا النوع من المشروعات، ناهيك عن افتقار تلك المؤسسات التمويلية في كثير من الأحيان إلى السيولة المالية اللازمة لتمويل تلك المشروعات.

ولحل هذه المشكلة حاول البرنامج التواصل مع مختلف هذه الجهات وعلى رأسها صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل محاولا إيجاد صيغ للتعاون والتنسيق بين البرنامج والصندوق وبحيث يقوم البرنامج بالدور الفني ويتولى الصندوق الجانب التمويلي غير أن الصندوق رفض وبشكل قاطع التعاون مع البرنامج في غياب جهات عليا تحدد دور

ومهام كل جهة بشكل واضح وتتابع تنفيذها منعا لتداخل الاختصاصات من جهة وتقاعس الجهات عن القيام بدورها من جهة أخرى.

وإزاء هــذا الوضع الذي أصبح بمقتضاه البرنامج غير قادر على القيام بمهامه الأصيلة، نجد أن الكثير من المشروعات الصغرى والمتوسطة أضحت عبارة عن أفكار ودراسات جدوى حبيسة الأدراج عصية على التنفيذ بسبب فقدان التمويل، الأمر الذي أصاب هذا القطاع الحيوي بالشلل التام.

وإلى جانب هاتين الجهتين اللتين أنيط بهما النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل أساسي (صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة)، كانت هناك جهات أخرى تتبع القطاع العام كان من بين أهدافها المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأتي على رأسها مصرف التنمية وكذلك المصرف الزراعي والمصرف الريفي إلى جانب المصارف التجارية الأخرى، غير إن كل هذه الجهات لم تكن مساهمتها في المستوى المطلوب ولم تكن جهودها وبرامجها في هذا المجال ناجعة وظلت مشكلة التمويل تمثل العقبة الكأداء أمام انطلاق هذه المشروعات وتحقيق الهدف منها.

وطبقاً لمسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قام به مجلس التخطيط الوطني ضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008-2018 فإن أقل من 4 ٪ من المؤسسات المستجيبة لها علاقات مصرفية مع مصارف تجارية و 45 ٪ فقط لها علاقات مصرفية مع مصارف حكومية مثل مصرف التنمية وتعتمد الغالبية العظمى من هذه المؤسسات 94 ٪ تقريباً على مصادرها الذاتية لتوفير رأس المال العامل و 9 ٪ فقط منها تقدمت مرة بطلب قرض (مجلس التخطيط الوطني، 2008).

- **إطار مقترح لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:**

قبل الشروع في عرض مقترح تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هذه نبذة مختصرة عن أبرز وأنجح التجارب الدولية في دعم الريادة والابتكار وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تزويدها بالتمويل اللازم سواء على المستوى العربي أو المستوى الدولي:

تاريخيـاً، درجت العديد من الدول على الفصل بين الدعم الفني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وتمويل هذه المشروعات (كما هو في الحالة الليبية القائمة)، بدعوى اختلاف طبيعة كل منها واحتياجاتها من المهارات الفنية المختلفة، غير إن الإخفاق في التنسيق بين الدعم الفني كوحدة منفصلة عن التمويل كان سبباً في مبادرات حديثة تدعو للجمع بين الجانبين في منظمة واحدة، وأخذت هذه المبادرات صدىً واسعاً كما يتبين من تجارب العديد من الدول.

علـى الصعيد الدولي، تشير تجارب دول عديدة حول العالم بما لا يقبل الشك إلى نجاعة الجمع بين شق الدعم الفني وشق تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.فمثلاً، تتلخص ملامح التجربة اليابانية في إنشاء هيأة تنمية خاصة بصياغة سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتبع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، تسهّل تقديم الدعم المالي للمشروعات وإجراءات تمويلها وزيادة رأس مالها، بالإضافة إلى تقديم الداعم الإداري والتنظيمي الهيكلي وتدابير الحماية والوقاية من الإفلاس(دراجي، 2012).

وعلى الصعيد الإقليمي، فالتجربة المصرية على سبيل المثال تركزت حول إنشاء كيان يسمى الصندوق الاجتماعي للتنمية في سنة 1991 والذي أنيط به تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال العمل على تمويلها بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقاً للقواعد والإجراءات التي تكفل تنظيم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة (عباس، 2020).

كما أن التجربة العراقية في عام 2012 نتج عنها إصدار قانون لإنشاء «صندوق دعم المشروعات الصغيرة المدّرة للدخل» يناط به تقديم الدعم للباحثين عن فرص بعث المشروعات من الراغبين في العمل، ويختص بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (فارس، 2017).

وكذلك حذت التجربة المغربية نفس الحذو من خلال إنشاء مؤسسة عمومية تسمى «الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة» يناط بها تقديم المساعدات الفنية والتقنية والإدارية ويقع ضمن نطاق اختصاصها تقديم الإعانات والمساهمات للمشروعات الصغرى والمتوسطة (عبدالمنعم، طلحة، إسماعيل، 2019).

**عرض الإطار المقترح:**

من خلال استعراض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وعجز الأطراف ذات العلاقة بدعم هذه المشروعات عن إيجاد الحلول المناسبة لأهم عقبة تواجهها وهي عقبة الحصول على التمويل، واستنادا إلى تجارب الدول التي حققت نجاحات معتبرة في دعم هذه المشروعات نقدم هذا المقترح والذي نأمل أن يساهم في حل هذه المشكلة من خلال آليات التمويل التي يقدمها، حيث يرتكز هذا المقترح على عدد من العناصر وفق الآتي:

- **أولا: إعادة هيكلة الجهة الرئيسة التي يناط بها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

وذلك من خلال دمج البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والذي يمثل الجناح الفني مع صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل والذي يمثل الجناح التمويلي تحت مسمى وأحد ولا يعني ذلك قيام الأخير بالتمويل المباشر ولكن دوره ينصب على التواصل مع الجهات التي تستطيع تقديم القروض لمثل هذا النوع من المشروعات وتذليل الصعاب وتجسير الفجوة التمويلية بين جهات الإقراض وهذه المشروعات من خلال توفير الضمانات التي تطلبها جهات الإقراض، بينما يقوم الجناح الفني بتقديم المشورة الفنية والدعم اللوجستي وخاصة في السنوات الأولى من إطلاق المشروع بما فيها احتضان المشروعات المتميزة في مراكز وحاضنات الأعمال وتقديم كل ما يتطلبه ذلك من دعم فني وإداري وتسويقي.

- **ثانيا: إعادة هيكلة المصارف المتخصصة:**

وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لها سواء من ناحية رفع قدرتها التمويلية أو توفير الموارد البشرية القادرة على إدارة العمليات الائتمانية وإذا ما تم ذلك بالشكل الصحيح، يمكن أن تساهم بشكل كبير في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يكون المصرف الريفي وهو أحد هذه المصارف المتخصصة والذي تأسس عام 2002 أكثر مؤسسة ملائمة لتقديم الدعم للمشاريع الريفية الصغيرة، فقد مول هذا المصرف بين أعوام 2002 و 2005 حوالي 2339 مشروعاً بإجمالي استثمار بلغ 9.2 ملايين دينار ليبي أي بمتوسط استثمار يبلغ 4000 دينار ليبي، وهو يملك إمكانية كبيرة لتوسيع

عملياته لتمويل مشاريع حيوية ويمكن أن يتعزز دوره بالعمل في مجال إقراض التمويل الصغير جداً (الميكروي) استناداً للنماذج الناجحة في دول أخرى بما فيها مصر.

ويمكن للمصرف الريفي أن يلعب دورا هاما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى القرية وبشكل خاص المرتبطة بالنساء المقبلات على الأعمال نظراً لشبكة فروعه الكثيفة، ويمكن لإدخال خدمة التمويل الصغير جداً (الميكروي) في الإقراض للمجتمعات الريفية أن يملأ فراغاً هاما للوصول إلى مثل هذه المجموعات الأقل حظاً في الحصول على التمويل من القطاع المالي الرسمي. ويمكن للمصرف الريفي أن يعتمد أسلوب التمويل الميكروي لمساعدة الفقراء استناداً لنموذج «Grameen[1]" كأداة فاعلة بشكل كبير لتمويل الأعمال التي ينشؤها الأشخاص الفقراء (مجلس التخطيط الوطني، 2008).

أما مصرف التنمية الذي يملك سجل أداء ضعيف جداً في مجالات توجيه الموارد المالية وتمويل المشروعات واسترداد القروض، فهو بحاجة إلى إعادة هيكلة من ناحيتي التشغيل والتمويل، حيث يجب تغيير إجراءات الإقراض (التحليل والمراقبة واسترداد القروض) ويلزم تدريب الإدارة والعاملين، مع توفير نظم إدارة معلومات حديثة. وعلى مصرف التنمية كذلك اعتماد سياسات وممارسات مصرفية مرموقة (أوصيلة، الطوير، 2019).

ويعد المصرف الزراعي الأفضل مقارنة مع مصرف التنمية، غير أنه يحتاج كذلك إلى إعادة التنظيم وأن يتم تعزيزه بنظم معلومات ومنهجيات إقراض حديثة، وهناك حاجة إلى تدريب الإدارة والعاملين على أفضل الممارسات الخاصة بالتمويل الزراعي، على أساس طرق التمويل الميكروي، ويمكن أن يقوم المصرف بتمويل مشاريع إنتاج غذائي كبيرة (مثل مزارع الري الدائري الكبيرة)، وفي هذه الحالة يكون بحاجة إلى اعتماد طرق وأساليب وممارسات فاعلة للإشراف على القروض، حيث إن تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتزايد للمنافسة سيتطلب من المصرف تطوير القدرة على إجراء دراسات سوقية وقطاعية مع تقديرات محسوبة للمخاطرة (محمد، 2012).

1 تعني كلمة Grameen مصرف القرية وقد أسس هذا المصرف محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1983 في بنغلاديش ويقوم هذا المصرف بتقديم قروض صغيرة إلى الفقراء دون اشتراط ضمانات وبحيث يقوم هؤلاء الفقراء بتأسيس مشروعات صغرى تنتزعهم من الفقر وتساهم في نمو الاقتصاد والحد من البطالة والفقر وقد لاقى هذا النموذج نجاحا باهرا وأصبح يطبق في كثير من دول العالم

وفي هذه الإطار يمكن دمج المصرف الزراعي مع المصرف الريفي باعتبار أن معظم المشروعات التي يقوم بتمويلها المصرف الزراعي يتم تأسيسها في الأرياف بحكم توفر الظروف المناسبة لنجاحها، وبذلك يمكن الاستفادة من دمج رأس مال المصرفين وتوحيد جهودهما حتى يمكن تمويل أكبر عدد ممكن من المشروعات.

- **ثالثا: تحسين أداء المصارف التجارية في مجال إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

يعاني القطاع المصرفي في ليبيا من الكثير من المشاكل التي تجعله غير قادر على القيام بالدور المطلوب منه في إنعاش الاقتصاد والمساهمة في التنمية بما فيها المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يعول عليها كثيرا في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية والمشكلة الرئيسية التي تعيق وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من المصارف التجارية هي عدم كفاية الضمانات الإضافية. وهنا يأتي دور صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل ليكون وسيطا فاعلا بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم الضمانات التي تتطلبها هذه المصارف وتدل التجربة الدولية بأن تقديم خطة جيدة لضمان القروض يمكن أن توفر إمكانية إضافية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها تقديم هذه الضمانات.

- **رابعا: زيادة الاهتمام ببعض الآليات الأخرى المستخدمة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:**

ظهرت العديد من الأساليب والآليات الحديثة المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت نجاحها في كثير من دول العالم ومن هذه الآليات ما يلي:

- **التأجير التمويلي:** هو اتفاق بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل معين يختاره المستأجر ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة زمنية يتفق عليها الطرفان مقابل إيجار شهري محدد القيمة وقد تنتهي هذه المدة بتحول ملكية الأصل إلى المستأجر، ويعتبر التأجير التمويلي أحد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على الأصول الرأسمالية دون الحاجة إلى شرائها وتحمل تبعات تمويلها، ويمكن أن تكون هذه الآلية ذات نفع كبير في المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود قانون خاص بالتأجير التمويلي الذي فتح الطرق

لتأسيس شركات متخصصة في هذا النوع من التمويل إضافة إلى إمكانية قيام المصارف التجارية بتمويل المشروعات وفق هذه الآلية (الجروشي والتركي، 2019).

- **مؤسسات رأس المال المغامر:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صاحبة الابتكار، وبالذات تلك التي تعتمد أو تطور تقنيات غير مسبوقة، إلى رأس مال مغامر قد لا ترغب المصارف التجارية في تقديمه نظراً لأن مثل هذه المؤسسات لا تستطيع خدمة الدين في المراحل الأولى من التشغيل.

ويوجد في معظم الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية رأسماليون ومساهمون يقدمون تمويل على شكل شراكة أو قروض للمشاريع الجديدة بهدف إطلاق المشروعات ومساعدتها حتى تصل إلى مرحلة نمو حيوية حينها يمكن لأصحاب رأس المال المغامر بيع أسهمهم من خلال سوق الأسهم أو العرض المباشر للمستثمرين، ومع ذلك، فإن تمويل رأس المال المغامر لمؤسسات فيها مخاطرة يعد ظاهرة حديثة نسبياً في الدول النامية (الأمين، 2019).

وعليه يمكن الاستفادة من هذا الأسلوب في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تقوم على أساس الأفكار والابتكارات الجديدة والتي تتبنى تقنيات حديثة، وذلك من خلال تطوير برنامج دعم رسمي منظم لمساندة إنشاء هيئات وساطة خاصة لرأس المال المغامر.

- **سوق الأوراق المالية:** أظهرت التجربة الدولية مؤخرا أنه حتى في الدول ذات الدخل المتدني نسبياً، تلعب تبادلات الأسهم دوراً هاماً في تحريك المدخرات للمؤسسات الخاصة، وقد أحرزت دولاً مثل مصر، تونس، الأردن المغرب، تركيا وكينيا تقدماً مهماً في تطوير أسواق رأس المال، بما يساعد في تحريك المدخرات لتمويل احتياجات المؤسسات التي تمت خصخصتها من رأس المال المغامر، وقد أظهرت تجربتها أن أسواق رأس المال تطورت بصورة ثابتة في دول أقامت هيئات ناظمة لممارسة الرقابة، وعليه فإن الاهتمام بسوق الأوراق المالية سيسهم بالتأكيد في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة(مجلس التخطيط الوطني، 2008).

وفي الشأن يمكن أيضا الاستفادة من التمويل الذي تقدمه بعض الهيئات والمنظمات والصناديق الدولية في إطار البرامج التي تقوم بها هذه المنظمات وخاصة في الدول النامية ومنها ليبيا.

● **خامسا: الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي:**

أصبحت الخدمات المالية الإسلامية بما فيها التمويل تلاقي انتشارا واسعا ليس في الدول الإسلامية فقط ولكنها تستخدم حتى في دول غير إسلامية، وذلك لنجاحها في حفظ أموال جهات الإقراض وخاصة في الأزمات الاقتصادية التي عصفت بكثير من الدول وانعكس أثرها على قطاع المصارف، ويعرف التمويل بالصيغ الإسلامية على أنه: «تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق مجموعة من الضوابط تتمثل في: ضابط المشروعية الحلال، ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر، ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية، ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز، ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق، ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة». (البلتاجي، 2005)

ومن أهم الصيغ المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

**التمويل بالمشاركة:** تعد صيغة المشاركة من أهم الصيغ التمويلية في المجتمع الاقتصادي حيث يقوم المصرف بتقديم المال اللازم لصاحب أو أصحاب المشروع، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فيتم تحملها بحسب مساهمة كل طرف في رأس المال ويقوم بإدارة المشروع صاحب المشروع نفسه ومشاركة المصرف بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان لعدم حدوث إهمال أو تقصير، ويحصل صاحب المشروع على حصة إضافية نظير إدارته للمشروع(الهاشمي، 2010)، وتلاءم صيغة التمويل بالمشاركة المشروعات الصغيرة للمبررات الآتية:

1- مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء أكان صغيرا أو متوسطاً ولا سيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخارج المصرف الإسلامي.

2- إمكانية استفادة تلك المشروعات وخاصة الإنتاجية من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاتها.

3- مساهمة صاحب المشروع في حصة من التمويل يجعله حريصاُ على نجاح المشروع.

4- زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المشروع واستمراره.

5- مساهمة المشاركة بطريق مباشر في التنمية الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي.

- **صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك:** تعرضنا في فقرة سابقة لهذا الأسلوب تحت مسمى التأجير التمويلي، وتسمى هذه الصيغة في قاموس المصارف الإسلامية بصيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتمليك وهي من الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الأسباب من أهمها (خديجة،2004):

1- إن المصرف يستطيع توفير وشراء أي وحدة إنتاجية لأي من المشروعات وتملكها ثم يعيد تأجيرها إلى تلك المشروعات مع احتفاظه بملكيتها وفي حالة تأخر تلك الوحدات عن السداد يمكن له أن يسترد الوحدة الإنتاجية، ويعد تملك المصرف للوحدة الإنتاجية أحد أشكال الضمانات الهامة للمصرف، وهو ما يؤدي إلى التغلب على أهم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة التي لا يتوافر لديها ضمانات.

2- يتمكن المشروع من امتلاك الأصول المختلفة بعد نهاية المدة المتفق عليها دون أن يتكبد تكاليف شرائها، وإنما يقوم بدفع هذه التكاليف على أقساط تتمثل في قيمة الإيجار الشهري الذي ينتهي بالتمليك.

3- يمكن للمصرف أن يستأجر تلك المعدات ثم يعيد تأجيرها للمشروعات الصغيرة.

وتناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بتملك المشروعات الإنتاجية الصغيرة والتي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية.

- **صيغة بيع السلم:** تعد صيغة بيع السلم من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة من خلال نظام الجاري المدين بفائدة، حيث يتم توفير سيولة نقدية للعملاء مقابل شراء

منتجاتهم ودفع ثمنها حالاً، ويكون الاستلام فيما بعد لأجل معلوم (المشيقح،2013).

وتلاؤم هذه الصيغة المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين حيث يقوم المصرف بشراء المحصول مقدما، كما تلاؤم المشروعات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج وحدات إنتاجية كمنتج نهائي أو وحدات تستخدم في مراحل إنتاجية أخرى لشركات كبيرة مثل إنتاج بعض مكونات السيارات ويمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم بتمويل تلك المشروعات الصغيرة بصيغة السلم عن طريق ما يلي (البلتاجي، 2005):

1- يقوم المصرف الإسلامي بشراء إنتاج المشروعات الصغيرة بعقد السلم الأصلي (دفع نقدي واستلام مؤجل) مما يوفر سيولة نقدية لتلك المشروعات.

2- عقد اتفاقيات مع الشركات الكبيرة التي تستخدم إنتاج المشروعات الصغيرة كمكونات لمنتجها النهائي على بيعها لهم عن طريق عقد السلم الموازي.

في حالة قيام المشروعات الصغيرة بإنتاج منتج نهائي تقوم المصارف الإسلامية بالاتفاق مع بعض عملائها (الموزعين) على بيع تلك المنتجات لهم إما عن طريق السلم الموازي أو المرابحة.

**صيغة التمويل عن طريق المرابحة للأمر بالشراء:** تعرف صيغة المرابحة لأجل للأمر بالشراء بأنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة بناء على طلب العميل ثم بيعها له بالأجل، وتتميز صيغة المرابحة لأجل للأمر بالشراء بإمكانية توفير ما يحتاجه العملاء من معدات أو مواد خام عن طريق قيام المصرف بتلبية احتياجات العميل بشراء ما يحتاجه وتملكه ثم بيعه له مرابحة، وحتى تحقق المرابحة الهدف المطلوب منها وهو المساهمة في تنمية المشروعات الصغيرة يجب أن تهتم بتمويل شراء الوحدات الإنتاجية ( خطوط الإنتاج ) أو شراء المواد الخام ومستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية (يحى، 2018).

وتتمثل مخاطر تلك الصيغة في تملك المشروع الصغير للوحدة الإنتاجية أو استخدامه

النهائي للمواد الخام، ثم يتعثر في سداد الأقساط في آجالها، ويمكن التغلب على تلك المخاطر عن طريق الحصول على ضمانات من جهات حكومية (طرف ثالث)، حيث يمكن أن يقوم صندوق ضمان الإقراض لأغرض التشغيل بهذا الدور.

- **صيغة التمويل عن طريق بيع الاستصناع:** يقصد ببيع الاستصناع قيام المصرف بتصنيع ما يرغبه العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية(عن طريق المصنعين) ثم تقسيط المبلغ على دفعات مع الحصول على ربحية، وتعد صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية حيث تساهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مباني سكنية إلى غير ذلك، وتناسب صيغة التمويل عن طريق البيع بالاستصناع المشروعات الصغيرة القائمة والتي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية أو إنشاء وحدات عقارية جديدة إلى غير ذلك من أساليب التوسع في المشروعات الصغيرة (اطلوبة، 2009).

وتمَكن هذه الصيغة المصرف من الحصول على قدر كبير من قيمة التمويل خلال مرحلة الإنشاء عن طريق الدفعات المقدمة أو الأقساط الدورية خلال مرحلة التنفيذ، ولا تختلف مخاطر صيغة الاستصناع عن صيغة بيع السلم السابق بيانها والتي يمكن أن يتصدى لها هي الأخرى صندوق ضمان الإقراض.

- **صيغة التمويل عن طريق المزارعة:** وهي عبارة عن مشاركة بين طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، ولذلك فهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية.

وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي بما فيه ليبيا يستورد 75 ٪ من احتياجاته الغذائية من الخارج رغم توافر مساحات شاسعة قابلة للزراعة، ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة.

ويمكن للمصرف أن يستخدم صيغة المزارعة على النحو التالي(البلتاجي، 2005):

1- أن يقوم بشراء أراضي زراعية ثم يقدمها للمزارعين لزراعتها مقابل حصة من المحصول .

2- أن يقوم المصرف بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقدا عند جني المحصول .

3- شراء المصرف للمحصول عن طريق بيع السلم .

4- توفير آلات زراعية (محاريث) للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة.

- **الخلاصة:** نخلص مما تقدم إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ترجمة عملية لتحويل الأفكار التي يتقدم بها الرياديون والمبتكرون إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية ونفع يعود على أصحابها وعلى المجتمع بشكل عام، وهذا ما جعل الحكومات في مختلف دول العالم تولي اهتماما كبيرا بهذه المشروعات وتقدم لها الدعم والمساندة اللازمين ورغم نجاح هذه الجهود في عدد من دول العالم إلا إنها مازالت تعاني من عقبات ومشاكل عديدة في دول أخرى ومن بينها ليبيا.

ولعل من أبرز ما يعيق تأسيس هذه المشروعات واستمرارها هو عدم حصولها على التمويل اللازم باعتبار أن اغلب أصحاب هذه المشروعات من الرياديين والشباب الذين لا يملكون الأموال اللازمة لتأسيسها وإدارتها وهم في حاجة إلى مصدر للأموال غير أن المؤسسات التي تمثل مصادر الأموال (المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى) تمتنع عن إقراض هذه المشروعات بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وارتفاع درجة المخاطرة، وهذا ما أدى إلى تدني نسبة تأسيس هذه المشروعات في ليبيا قياسا بالدول الأخرى.

ومن هذا المطلق تم عرض مقترح لمعالجة مشكلة التمويل التي تمثل العقبة الكأداء أمام تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها، وقد تم الاسترشاد بتجارب بعض الدول التي حققت نجاحات معتبرة في تقديم هذا المقترح،إلى جانب الاستفادة من البحوث والدراسات التي أجريت في هذا المجال.

هذا وقد اشتمل المقترح على سبعة عناصر، يتعلق العنصر الأول بوجوب توحيد الجهة

الأساسية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تتكون هذه الجهة من جناحين الجناح الأول يختص بالدعم الفني ويختص الجناح الثاني بموضوع التمويل، وهذا من شأنه أن يسهل عملية التنسيق بين الجناحين وقد أثبتت تجارب عدد من الدول تحقيق نجاحات معتبرة في حالة الدمج هذه.

وتعلق العنصر الثاني بإعادة تنظيم وهيكلة المصارف المتخصصة والتي ينتظر أن تقوم بدور كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما العنصر الثالث فقد تمت الإشارة فيه إلى ضرورة تفعيل دور المصارف التجارية والتي يمكن أن تساهم بقدر لا بأس به في حل مشكلة التمويل إذا ما حصلت على الضمانات الكافية، وفي العنصر الرابع تمت الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بآليات التمويل الحديثة والتي منها التمويل التأجيري ورأس المال المغامر وسوق الأوراق المالية وكل هذه الآليات يمكن أن تسهم بقدر كبير في تمويل هذه المشروعات إذا ما أحسن التعامل معها وتوفير البيئة المناسبة لممارسة نشاطها.

أما العنصر الأخير فقد تم التعرض فيه إلى صيغ التمويل الإسلامي باعتبار أن هذه الصيغ تتناسب إلى حد كبير مع هذا النوع من المشروعات فهي لا تعتمد على أسلوب الإقراض التقليدي وطلب الضمانات التي قد لا يستطيع أصحاب هذه المشروعات تقديمها، ولكنها تعتمد على المشاركة في المغرم والمغنم، ومن هذه الصيغ المشاركة والتمويل بالإجارة وبيع السلم والمرابحة والاستصناع والمزارعة، وفي هذا الإطار حققت كثير من الدول التي تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي نجاحات معتبرة في مجال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وديمومتها.

**■التوصيات:**

بناء على ما سبق عرضه يمكن أن نورد التوصيات التالية:

1- دعوة أصحاب القرار في الدولة إلى مزيد الاهتمام والدعم للرياديين وأصحاب الابتكارات وتوفير الظروف والبيئة المناسبة لترجمة مبادرتهم إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية وبحيث تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد والتطور.

2- دعوة الجهات ذات العلاقة إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل تذليل العقبات التي

تحد من تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها باعتباره الوعاء الذي يحتوى الأفكار والمبادرات الريادية.

3- باعتبار أن من أهم العقبات التي تواجه تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عقبة التمويل، عليه ندعو كل الأطراف ذات العلاقة إلى تبني المقترح المعروض في هذا البحث والنظر إليه بجدية باعتباره محاولة لمعالجة عقبة التمويل مع إمكانية تعديله بما يتناسب مع الظروف والأحوال التي قد تكون غير منظورة للباحث عند إعداده لهذا المقترح، مع العلم بأن هذا المقترح هو ليس من بنات أفكار الباحث وإنما هو نتاج اطلاعه على تجارب بعض الدول التي حققت نجاحات في هذا المضمار إلى جانب بعض الدراسات التي قامت بها منظمات محلية ودولية ،وكذلك بعض الدراسات الأكاديمية.

4- دعوة الجهات ذات العلاقة بالريادة والابتكار وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البحثية والأكاديمية إلى مزيد عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات المتعلقة بنشر ثقافة الريادة والابتكار والمساهمة في حل المشاكل التي تحول دون ترجمة أفكار المبتكرين والرياديين إلى مشروعات اقتصادية ناجحة.

■ **المراجع:**

- اطلوبة، عبداللطيف عيسى، (2009)، الصيرفة الإسلامية كوسيلة لتمويل المشروعات الصغرى، مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابق)، معهد التخطيط، طرابلس.

- أوصيلة، سميرة حسين و الطوير، إسماعيل محمد، (2019)، واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

- الأمين، إيناس علي، (2019) دور رواد الأعمال في نشأة ونجاح صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

- بازمة، محمد مصطفى و فركاش، عبدالحفيظ علي، (2017)، العوامل المؤثرة على إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا/ دراسة ميدانية على أصحاب المشروعات الصغيرة العاملة في مدينة بنغازي، المؤتمر العلمي الأول للمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل جامعة عمر المختار البيضاء.

- البرغثي، ونيس محمد، (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

- البلتاجي، محمد، (2005)،صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان:دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،عمان، الأردن

- بن على الأخضر وبللموشي علي، (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المالي والمحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر.

- التواتي، أحمد بلقاسم و ناصف، على عبدالسلام، (2013)، صعوبات تمويل المشروعات الصغرى للشباب في المصارف التجارية الليبية المعوقات والحلول، مؤتمر تحديات البطالة وآفاق المستقبل، المعهد العالي للمهن الشاملة ،سبها.

- الجروشي، ميلاد مفتاح و التركي، عياد محمد، (2019) دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

- حداد، مناور، (2006)، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر.

- خديجة، خالدي، (2004)، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، واقع الجزائر، جامعة الشلف الجزائر.

- دراجي، السعيد، (2012)، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر،الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- زكري، محمد ابوالقاسم وبن عيسى، فوزي رجب (2016)، المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الطموح والتحديات الداخلية، مجلة الجامعي، نقابة أعضاء هيأة التدريس الجامعي، العدد 23.
- سحنون، سمير، (2006)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر.
- الشميمري، أحمد بن عبدالرحمن،(2012)، إشكاليات التعريف والتصنيف في أدبيات المنشآت الصغيرة، المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة.
- المشيقح، خالد علي، (2013)، المختصر في المعاملات،(ط2)، الرياض، مكتبة الرشد.
- عباس، جيهان عبدالسلام، (2020) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في مصر، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان:تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية، جامعة طنطا، مصر.
- عبد المنعم، هبة وطلحة، الوليد و إسماعيل، طارق، (2019) النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- فارس، على محمود، (2017) واقع الصناعات الصغيرة في العراق... والدروس المستخلصة، المؤتمر الأول للمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا.
- الفارسي، حمد عيسى، (2017) دور المشاريع الصغيرة في تنويع الاقتصاد الليبي، المؤتمر العلمي الأول للمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا.
- الفطيمي، محمد مفتاح و مصلي، عبدالحكيم محمد، (2019) مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

- كنجو، كنجو.(2007) استراتيجيات الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فلادليفا، الأردن.
- مجلس التخطيط الوطني (2008) الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة العمل 2008-2018، طرابلس.
- محمد، ربيعة خالد، (2012)، تقييم دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- المللي، قمر، (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- المنصوري، امحمد عبدالله و البشاري، هند صالح (2017)، الصعوبات التي تواجه رائدات الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: دراسة تطبيقية في مدينة بنغازي، المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال في ليبيا: الواقع والمأمول، درنة.
- نوازد، عبدالرحمن،(2006) الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، بدون مكان نشر.
- الهاشمي، محمد الطاهر، (2010) المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،جامعة 7 أكتوبر (سابقا )، مصراته.
- يحى، سالم أحمد، (2018)، واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة غريان للتقنية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، غريان.
- اليونسي، حسن محمد، (2024)، تقييم أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة بناء على أراء المالكين، دراسة استطلاعية على المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة ترهونة، مجلة جامعة فزان العلمية المجلد 3، العدد 1.
- مجلس الشعب المصري، (2020)، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (815)، لسنة 1994 بشأن إنشاء صندوق التحول للإنتاج.

- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (109) لسنة 2006، بشأن إنشاء صندوق التشغيل.
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (475)، لسنة 2008، بشأن صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل.
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (12)، لسنة 2011، بشأن نقل تبعية صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل إلى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد (سابقا).
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (73) لسنة 2011 بشأن إعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

- Aygagari.M, Thorsten.B & Asli.D, (2003) Small and Medium Enterprises Across the Ggobal;anew Database World Policy Research, Working paper, August.
- Organisation for Economic Co-Development, (2006), Report, Financing SMEs and entrepreneurs.